العرب
الأربعاء 2020/04/29
السنة 42 العدد 11692

خطة أميركية في مجلس الأمن الدولي تستهدف تمديد حظر الأسلحة على إيران

دبلوماسيون يحذرون من أن قرار واشنطن سيواجه صعوبات لتمريره

تتأهب الولايات المتحدة لخوض معركة شاقة في أروقة مجلس الأمن الدولي في محاولة لتمرير خطة تنص على تمديد حظر الأسلحة على إيران، وذلك باعتبار أن واشنطن تحتاج لعدم رفع أحد الأعضاء الدائمين في المجلس (فرنسا وبريطانيا وروسيا والصين) لحق النقض (الفيتو) من أجل ضمان تمرير هذا القرار.

واشنطن – تستعد الولايات المتحدة لخوض معركة شرسة في مجلس الأمن الدولي بدفعها خطة تستهدف تمديد حظر الأسلحة على إيران في وقت يتصاعد فيه التوتر بين البلدين.

وقال دبلوماسيون الثلاثاء إن الولايات المتحدة ستواجه معركة صعبة وفوضوية إذا استخدمت تهديدا لتفعيل عودة جميع عقوبات الأمم المتحدة على إيران كوسيلة ضغط لحمل مجلس الأمن المؤلف من 15 عضوا على تمديد وتشديد حظر الأسلحة المفروض على طهران.

وكشفت واشنطن استراتيجيتها، التي أكدها مسؤول أميركي اشترط عدم الكشف عن هويته، لبريطانيا وفرنسا وألمانيا، الأعضاء في المجلس والأطراف في اتفاق عام 2015 بين إيران والقوى العالمية الذي يمنع طهران من تطوير أسلحة نووية مقابل تخفيف العقوبات.

وبموجب هذا الاتفاق، فمن المقرر أن ينتهي حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على إيران في أكتوبر المقبل في وقت يحتدم فيه التوتر بين واشنطن وطهران في الخليج.

> إذا لم يمدد المجلس حظر الأسلحة، فإن الخطوة الأميركية التالية ستكون محاولة تفعيل كل عقوبات الأمم المتحدة على إيران

وأكد المسؤول الأميركي أن مسودة قرار صاغته الولايات المتحدة لتمديد الحظر سُلمت لبريطانيا وفرنسا وألمانيا، لكن دبلوماسيين بالأمم المتحدة قالوا إنها لم تقدم لباقي أعضاء المجلس وعددهم 11، بما في ذلك روسيا والصين.

وتوقع دبلوماسي في المجلس طلب عدم نشر اسمه أن المسودة "سيتم وأدها لدى وصولها". ويحتاج أي قرار إلى تسعة أصوات مؤيدة مع عدم استخدام روسيا أو الصين أو الولايات المتحدة أو بريطانيا أو فرنسا لحق النقض.

وقال دبلوماسيون إن الولايات المتحدة ستجد صعوبة في حمل روسيا والصين على السماح بتمديد الحظر.

وروسيا والصين أيضا من الدول الموقعة على الاتفاق النووي مع طهران. وإذا لم يمدد المجلس الحظر، فإن الخطوة التالية في الخطة الأميركية ستكون محاولة تفعيل ما يسمى بعودة جميع عقوبات الأمم المتحدة على إيران بما في ذلك حظر الأسلحة، باستخدام عملية موضحة في الاتفاق النووي. وانسحب الرئيس الأميركي دونالد ترامب من الاتفاق الذي أبرمه سلفه باراك أوباما في 2018.

ويواجه ترامب انتقادات بشأن محاولاته إلزام إيران بتطبيق الاتفاق النووي حيث قال دبلوماسي أوروبي "من الصعب للغاية تقديم نفسك كمراقب للامتثال لقرار قررت الانسحاب منه، إما أن تكون طرفا أو لا".

ولكن وثيقة قانونية للخارجية الأميركية، نُشرت في أواخر العام الماضي، أفادت بأنه لا يزال بإمكان واشنطن تفعيل العقوبات لأنها لا تزال تحمل صفة المشارك في الاتفاق النووي في قرار الأمم المتحدة لعام 2015 الذي يكرس للاتفاق النووي. وقال بعض دبلوماسيي الأمم المتحدة إنه رغم انقسام الآراء القانونية حول ما إذا كان بإمكان الولايات المتحدة القيام بذلك، فإن الأمر متروك لأعضاء المجلس في نهاية المطاف ليقرروا ما إذا كانوا سيقبلون شكوى أميركية من عدم تحرك إيران. وقال دبلوماسيون إنها خطوة ستُقابل على الأرجح بالتحدي.

وقال مسؤول أوروبي طلب عدم نشر اسمه "سيكون الأمر فوضويا من وجهة نظر مجلس الأمن لأنه بغض النظر عما تعتقده (بريطانيا وألمانيا وفرنسا) فإن روسيا والصين لن توقعا على هذا التفسير القانوني". ورفض وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف الخطة الأميركية في تغريدة الإثنين، داعيا واشنطن إلى "الكف عن الحلم". وخرقت إيران عدة قيود حددها الاتفاق النووي، بما في ذلك ما يتعلق بمخزونها من اليورانيوم المخصب، ردا على الانسحاب الأميركي وإعادة فرض واشنطن للعقوبات الأحادية التي خفضت صادراتها من النفط. ويحاول الأوروبيون إنقاذ الاتفاق لكنهم لم يحرزوا سوى تقدم ضئيل حيث فشلت كل الوساطات في عقد لقاءات مباشرة بين الإيرانيين والأميركيين.

ولطالما كان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو يضغط على مجلس الأمن لتمديد حظر الأسلحة، وإجراء "التفتيش في الموانئ وأعالي البحار، لإحباط جهود إيران للتحايل على القيود المفروضة على الأسلحة.

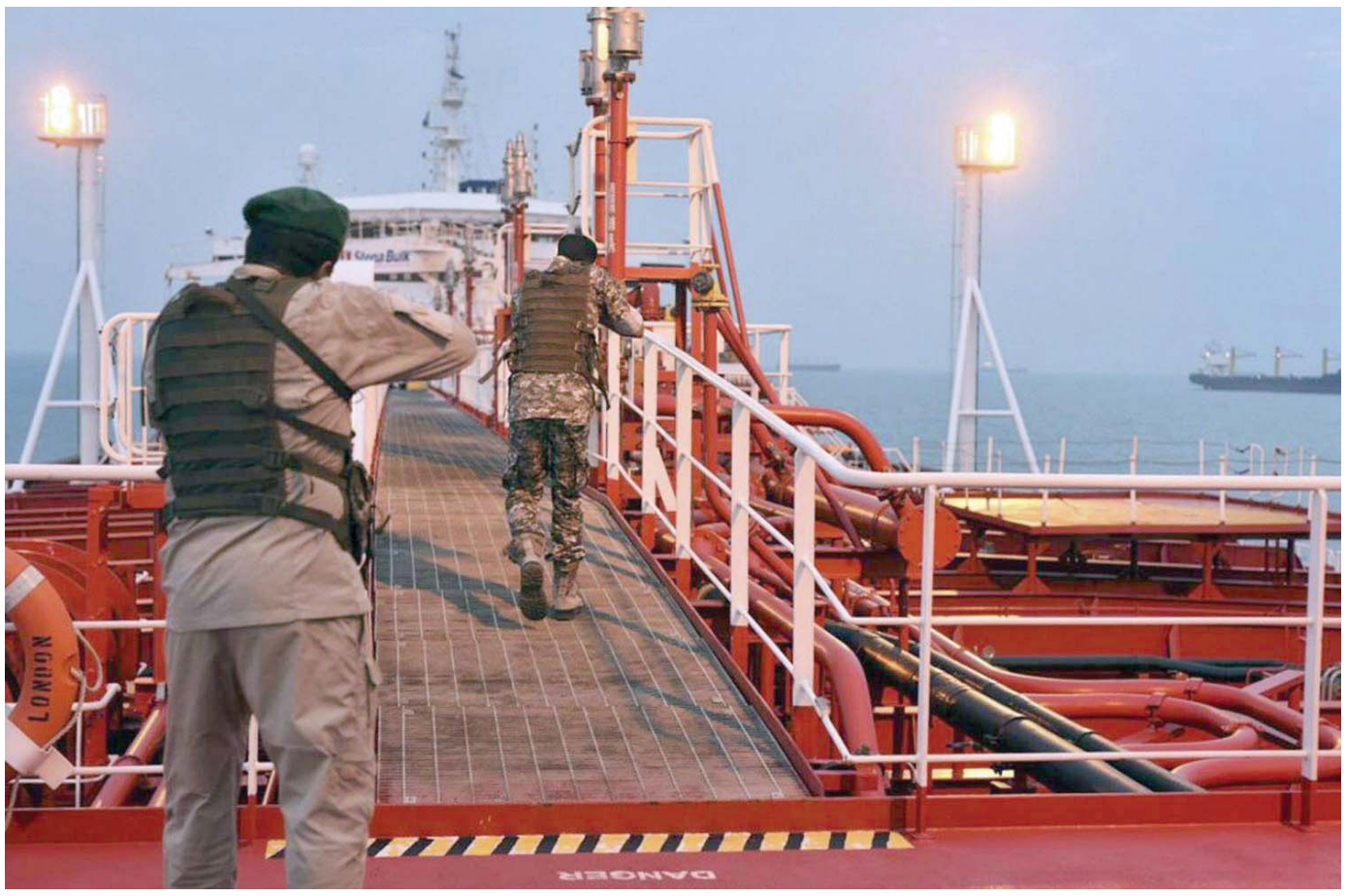

شبح التهديدات الإيرانية يلاحق الأميركيين

السجال يحتدم بين واشنطن وبكين حول منشأ فايروس كورونا

تستمر حرب الاتهامات بين الولايات المتحدة والصين حول منشأ فايروس كورونا الذي اجتاح العالم حيث تدفع واشنطن نحو إجراء تحقيق شامل في هذا الصدد بينما يواصل الأميركيون اتهام بكين بأنها قصرت في التعامل مع كوفيد – 19.

بكين – اشتدت الاتهامات الثلاثاء بين الصين والولايات المتحدة بشأن انتشار فايروس كورونا المستجد، في وقت بلغ فيه عدد الإصابات بالوباء حول العالم أكثر من ثلاثة ملايين مصاب، فيما توفي أكثر من 210 آلاف شخص.

واتهمت بكين السياسيين الأميركيين بـ"التفوّه بأكاذيب مكشوفة" بشأن كوفيد – 19 الذي اجتاح العالم، بعدما هدد الرئيس الأميركي دونالد ترامب بأنه سيسعى للحصول على تعويضات من الصين جرّاء الوباء.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية غينغ شوانغ في إيجاز صحافي الثلاثاء "لديهم هدف واحد وهو التهرّب من مسؤوليتهم عن إجراءات الوقاية والسيطرة الرديئة للوباء التي اتخذوها وصرف أنظار العامة عن الأمر".

وأشار غينغ إلى أنه على المسؤولين الأميركيين "التفكير في مشكلاتهم وإيجاد طريقة لاحتواء تفشي الفايروس في أسرع ما يمكن".

وأعلن ترامب مساء الاثنين خلال مؤتمره الصحافي اليومي المخصص للإعلان عن مستجدات الحالة الوبائية "نحن مستاؤون من الصين"، مضيفا "لسنا راضين عن الوضع بأكمله لأننا نعتقد أنه كان من الممكن وقف المرض في مصدره".

وقال إن "الصين كان بوسعها وقف فايروس كورونا قبل أن يجتاح الكوكب"، مضيفا أن إدارته تجري "تحقيقات جادة" في ما حدث، مشيرا إلى وجود خيارات عدة "لمحاسبتها" في إشارة إلى الصين.

وانتقد ترامب الاثنين هو الأحدث من إدارته الذي يستهدف أسلوب تعامل الصين مع تفشي الفايروس منذ ظهوره لأول مرة في مقاطعة ووهان الصينية قبل أن يتحول إلى وباء عالمي.

وقال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الأسبوع الماضي إن الولايات المتحدة "تعتقد بقوة" أن بكين لم تبلغ عن التفشي في الوقت المناسب ومارست التعتيم على مدى خطورة المرض التنفسي الناجم عن الإصابة به.

وفي وقت سابق الاثنين اتهم المستشار التجاري للبيت الأبيض بيتر نافارو الصين بإرسال أجهزة فحص لرصد الأجسام المضادة للفايروس منخفضة الجودة ومقلدة قائلا إنها "تربح" من الجائحة.

وقال غينغ عندما طُلب منه التعليق على تصريحات نافارو إن مستشار البيت الأبيض معتاد على الكذب ولا مصداقية له، والصين لا تعتد بأقواله وفقا لتصريحات سابقة.

وأصاب كوفيد – 19 نحو مليون شخص في الولايات المتحدة وأودى بحياة أكثر من 56 ألفا منهم، بينما تسبب بإغلاق أجزاء واسعة من الاقتصاد. وظهر الفايروس أول مرّة في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر الماضي قبل أن يتفشّى في العالم، ما دفع دولا بينها الولايات المتحدة وأستراليا للمطالبة بتحقيق بشأن كيفية تحوّله إلى وباء عالمي. ولكن بكين سارعت الثلاثاء للرد على الانتقادات الدولية مشيرة إلى أن الولايات المتحدة تهاجمها لصرف الأنظار عن طريقة تعاطي واشنطن مع تفشي الوباء على أراضيها.

ودافعت كذلك عن سفيرها لدى أستراليا الذي حذّر من أن الصينيين قد يقاطعون المنتجات المستوردة كرد على المطالبات بفتح تحقيق بشأن الفايروس.

غينغ شوانغ

على الأميركيين إيجاد طريقة لاحتواء فايروس كورونا

وتواجه بكين ضغوطا كذلك من أستراليا حيث طلبت وزيرة الشؤون الخارجية والتجارة فرانسيس أدامسون من السفير الصيني لديها، تفسير تصريحاته بشأن المقاطعة.

وكان السفير تشينغ جينغيي حذّر بلهجة تهديد واضحة من أن الضغط لفتح تحقيق مستقل بشأن أساس تفشي الفايروس هو أمر "خطير". وقد يدفع الصينيين للتوقف عن شراء الأغذية الأسترالية أو حضور الجامعات الأسترالية.

وقال المتحدث باسم الخارجية الصينية إن "تصريحات السفير الصيني جاءت للرد على تصريحات مغلوطة صدرت مؤخرا عن الجانب الأسترالي، وأثارت عدم رضا من طرف الشعب الصيني وتداعيات محتملة على العلاقات الثنائية". وأثار تفشي الفايروس سجالات متكررة بين واشنطن وبكين في وقت يزداد التوتر بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم.

ويبدو أن تفشي الفايروس الذي يواصل انتشاره المفزع بالولايات المتحدة، بات تحت السيطرة في الصين حيث لم تسجّل أي وفيات جديدة ناجمة عنه على مدى 13 يوما متتالية. وبلغت حصيلة الوفيات في الصين 4633 رغم أن عدة دول شككت في دقة الأرقام الرسمية.

وأثار ترامب وبومبيو حفيظة بكين الشهر الماضي عندما عمدا مرارا إلى استخدام مصطلح "الفايروس الصيني" لدى تحدثهما عن تفشي كوفيد – 19 رغم أنهما تخليا على ما يبدو عن المصطلح لاحقا. ولكنّ متحدثا باسم الخارجية الصينية أشار لاحقا إلى أن الجيش الأميركي هو من جلب الفايروس إلى ووهان، ما أثار رد فعل غاضبا من ترامب الذي اتهم الصين بنشر معلومات مضللة.

وهاجم ترامب مذاك غياب الشفافية لدى بكين والتباطؤ في الاستجابة في بداية تفشي الفايروس.

ونفت الصين الاتهامات الأميركية بأن كورونا المستجد ظهر من معهد متخصص في الفايروسات في ووهان يضم مختبرا للسلامة البيولوجية يخضع لإجراءات أمنية مشددة. وردّت مرارا على الانتقادات بدعوة الدول للعمل معا.

ترامب حدد المذنب

تنافس ترامب وشي جين بينغ على القيادة.. كورونا هو الحَكَم
ص7

شكوك حول دوافع إرهابية وراء هجوم ضد شرطة باريس

باريس – تحقق الشرطة الفرنسية في هجوم استهدف دورية في ضاحية قرب العاصمة باريس بعد أن أكدت أن منفّذه شخص سبق له وأن أعلن مبايعته لتنظيم الدولة الإسلامية.

وقال مكتب الادعاء المختص في قضايا الإرهاب بفرنسا الثلاثاء إن المشتبه به في الهجوم الذي نُفّذ الاثنين سبق وأعلن مبايعته لتنظيم داعش.

وقال المكتب إنه تمّ العثور على سكين في سيارة المشتبه به ورسالة يعلن فيها مبايعة تنظيم الدولة الإسلامية.

وفي الهجوم الذي وقع الاثنين، دهس فرنسي يبلغ من العمر 30 عاما شرطيين على دراجتين ناريتين في ضاحية كولومب قرب باريس فأصابهما بجروح استدعت نقلهما إلى المستشفى.

وأشارت مصادر إلى أن المشتبه به يقيم في الضاحية التي شهدت أعمال عنف وصدامات بين سكان وأفراد الشرطة الفرنسية الأسبوع الماضي.

وفي تعليقها على الحادثة أكدت نقابات العاملين بالشرطة الفرنسية أن سيارة صدمت شرطيين على دراجتين ناريتين في ضاحية بباريس الاثنين، واستدعى الأمر إدخال أحدهما في غيبوبة اصطناعية بالمستشفى بعدما أصيب بجروح خطيرة. وقال مصدر قريب من التحقيق إن قائد السيارة يخضع لفحوص نفسية، وإن الشرطة تجري عمليات بحث وتفتيش.

وكتبت نقابة (سينرجي أوفيسرز) على مواقع التواصل الاجتماعي "شرطيان على دراجتين ناريتين في حالة خطيرة بعد أن صدمهما شخص في ضاحية كولومب عمدا وصدم أيضا سيارة شرطة. قلوبنا مع زميلينا".

وكان الشرطيان يجريان فحصا روتينيا عندما صدمتهما سيارة بي.إم. دبليو سوداء. وأظهرت لقطات بثتها وسائل إعلام فرنسية من بينها موقع صحيفة لو باريزيان اليومية دراجة نارية تابعة للشرطة وقد انهرست بين مقدمة سيارة شرطة متحطمة والسيارة البي.إم دبليو. وكان حطام من دراجة نارية ثانية متناثرا على الطريق. وكتب وزير الداخلية كريستوف كاستانير على تويتر "قلوبنا مع الشرطيين المصابين اللذين كانا يعملان على حمايتنا". وذكر مصدر قريب من التحقيق أن الجاني استهدف الشرطيين انتقاما من الأحداث في الأراضي الفلسطينية.

وشهدت فرنسا عددا من حوادث الطعن والدهس بعد 2015، وتبنّى تنظيم داعش عددا منها، لكن وتيرة الاعتداءات تراجعت خلال الآونة الأخيرة.